تدفقت عليها لا تقل عن ٣،٤ بليون دولار وهو ما مكنها من القيام بالتزاماتها العسكرية والانمائية معا . وخلال عام من الزمن ارتفعت الديون بمبلغ ١٢٩٥ مليون ليرة اسرائيلية اي ما يساوي حوالي ٣٠٠ مليون دولار . اما نفقات الدفاع والامن والتسلح فقد خفضت بمبلغ ١٢٠٥ ملايين ليرة عما كانت عليه في السنة المالية ١٩٧١/٧٢ . فقد كانت الاموال المعتمدة في العام المالي المشار اليه ٦،٥ بليون ليرة اسرائيلية منها ٣،٢ بليون انفقت في العملة الصعبة لاستيراد الاسلحة الثقيلة والمعدات الالكترونية المعقدة من الخارج في حين ان المبلغ المعتمد للسنة المالية ١٩٧٢/٧٣ هو ٥،٣ بليون من بينها ٢،٤ بليون ستنفق بالعملة الصعبة اي بتوفير قدره ٩٠٠ مليون ليرة .

وفيما يلي التصنيف الاداري للميزانية معبرا عنه بنسبة مئوية وهو على النحو التالي : دفاع ٣٢٪ ، فوائد على القروض ٢٢٪ ، معونات ٨٪ ، اسكان ٧٪ ، تعليم ٧٪ ، شؤون اجتماعية ٧٪ ، صحة ٣٪ ، نقل ٣٪ ، بلديات ٣٪ ، شرطة ٣٪ ، بنود اخرى ٥٪ ، المجموع ١٠٠٪ . وهذه النسب تؤكد تحول اكثر من نصف موارد الخزينة لتمويل الجهد العسكري وسداد الديون وكلاهما كما هو معلوم مرتبط بذيول حرب الخامس من حزيران والوضع السياسي والعسكري الراهن في المنطقة . وعلى الرغم من ان اعتمادات الاسكان قد خفضت في الميزانية الحالية بمبلغ ٣٩٠ مليون ليرة بالمقارنة بالميزانية السابقة فان الحكومة الاسرائيلية قد خططت على اساس استقدام ٦٥،٠٠٠ مهاجر جديد على ان تلتزم الحكومة بتمويل اقامة ٤٥،٠٠٠ مهاجر بينما ستلتزم الوكالة اليهودية بتوفير السكن لـ ٢٠،٠٠٠ مهاجر ، وقد قررت الوكالة المذكورة اقتراض مبلغ ١٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة على شكل سندات تطرح للجمهور لتمويل المشروع المذكور. وعلى جانب الواردات فان ضريبة الدخل تشكل المصدر الاساسي للعائدات العادية بنسبة (٢٩٪). ثم تأتي العوائد الجمركية في المرتبة الثانية بنسبة (٢١٪) وضريبة المشتريات في المرتبة الثالثة بنسبة (٩٪) . اما مصادر تمويل المشاريع الانمائية والبالغة ٤٠٠ مليون ليرة اسرائيلية فانها موزعة على النحو التالي : قروض من الولايات المتحدة ١٣٩٨ ، قروض خارجية اخرى ١٠٠٨ ، قروض من مؤسسة التأمين الاسرائيلية ٨٢٠ ، قروض من المصارف المحلية ٦٥٠ ، مصادر اخرى ١٢٤ .

لقد صممت الميزانية الاسرائيلية على اساس عدد من المعطيات والاهداف الاقتصادية يمكن تلخيصها بما يلي : **اولا** : استمرار الناتج القومي بالارتفاع . فبعد ان ارتفع بنسبة ٧،١٪ عام ١٩٧١ فان التنبؤات الحالية تسير الى انه سيرتفع بنسبة ٦،٦٪ . **ثانيا** : ارتفاع مستوى البطالة من ٣،٦٪ من مجموع القوى العاملة الى ٣،٨٪ نظرا لانخفاض في حجم الناتج القومي المتعلق باغراض الصناعة الحربية خصوصا بناء الاستحكامات العسكرية . وعلى اي حالة فان نسبة ٣،٨٪ منخفضة وبالتالي يمكن القول بان الاقتصاد الاسرائيلي لا يزال يعمل على مستوى العمالة الكاملة وهي ظاهرة بدأت في اعقاب حرب ١٩٦٧ . **ثالثا** : ارتفاع مستوى الاسعار بنسبة ٥ـ٦٪ بالمقارنة الى ارتفاع كبير وصل الى ١٢٪ خلال ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ . والمعروف انه عندما ارتفعت الاسعار بنسبة كبيرة بادرت الحكومة الى تطبيق ضريبة قدرها ٢٠٪ على الاستيراد لتخفيض حجم الاستهلاك الشخصي . **رابعا** : الاستمرار في زيادة حجم الصادرات الاسرائيلية بنسبة كبيرة بعد نجاح الحكومة في كبح جماح الاستهلاك الشخصي . فقد ارتفعت الصادرات في عام ١٩٧١ بمبلغ (٢٠٠) مليون دولار حيث وصلت الى ١٧١٣ مليون دولار خلال العام المشار اليه ، وتأمل الحكومة الاسرائيلية في ان ترتفع هذا العام الى ١٩٤٠ مليون دولار . **خامسا** : نتيجة لتحسن وضع الميزان التجاري ونظرا لتدفق المساعدات من الخارج فقد ارتفع احتياطي اسرائيل من العملات الاجنبية بمبلغ ٢١٥ مليون دولار .

بقي ان نذكر القارىء بأن الميزانية بطبيعتها تقديرية وان نجاح الحكومة الاسرائيلية في مطابقة الارقام المعتمدة والارقام المنفقة فعلا يتوقف على نجاح الحكومة في تجنب الوقوع في عجز وعدم مطالبة الهستدروت برفع الاجور نظرا لارتفاع نفقات المعيشة ومدى اضطرار السلطات المالية لتحويل العملات الاجنبية الى العملة الاسرائيلية لتمويل حاجياتها المحلية . اما اذا سارت الامور على النحو المتوقع فيبدو ان الاقتصاد الاسرائيلي سيعيش سنة مالية مستقرة الا اذا تغير الوضع السياسي والعسكري الراهن .

الدكتور يوسف شبل